

المحاضرة 6

تهدف هذه المحاضرة إلى التعرف على نظام الحركة النقابية في العالم بما في ذلك العالم العربي التي لا تستمد جذورها من الصراع الصناعي كما هو الحال في الدول الغربية لأن الصناعة قد تكون منعدمة.

وفقد تميزت الحركة النقابية أصلا في هذه البلدان بازدواجية المهام المتمثلة في العمل السياسي والدفاع عن مصالح العمال المادية والمعنوية ولقد كان الارتباط بين النقابات والحركات التحررية نتيجة السيطرة الاستعمارية على هذه الدول. وكان العمال في طليعة مناهضي الاستعمار والساعين إلى التحرر وازالة أسباب التخلف.

أما في دول الخليج فإن النشاط الاقتصادي مرتبط بالعوائد النفطية، لذلك فإن التنمية ليست وليدة التطور المرتبط بقوى الإنتاج، بل يعود أساسا إلى وفرة مداخلها.

نماذج من الحركات العمالية والعالم العربي

لقد قامت كثير من الدراسات (الأمريكية بصفة أساسية) بتحليل سوسيولوجي للمظاهر المعقدة للحركة النقابية، ومن أهم المشكلات التي جذبت الاهتمام تصنيف نماذج الحركات العمالية وعلاقة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والخارجية بتغيرات بناء النقابة، ثم تدعيم ديمقراطية الأداء الوظيفي للنقابات.

وعلى الرغم من أن هناك بعض الخصائص والملامح المشتركة بين النقابات العمالية ومنظمات المهن الفنية العليا؛ إلا أن هناك من المبررات الوجيهة ما يجعلنا نقدم تحليلات مستقلة لبناء كل منها ووظائفه والمشكلات التي تواجهها. ف النقابات العمالية تتكون بصفة أساسية من العمال اليدويين.

كما تتمثل وظيفتها الأساسية في مساومة أصحاب العمل لصالح أعضائها بينما نجد هذه الوظيفة ليست إلا واحدة من بين الوظائف التي تقوم بها منظمات المهن الفنية العليا. وتتمثل المشكلات الرئيسية التي تواجه نقابات العمال في نضالها من أجل اعتراف أصحاب العمل بها، ومحاولتها فرض تأثير سياسي على السياسات الاقتصادية ذات المستوى القومي والاقليمي بنفس القدر الذي تؤثر فيه هذه السياسات على مصالح أعضائها⁽¹⁾ ومن المألوف تصنيف النقابات إلى أنماط وفقا للقاعدة العمالية التي تختار منها أعضائها وذلك على النحو التالي:

• النقابات الحرفية : هي نقابات تتكون من أبناء الحرفة الواحدة

بصرف النظر عن الصناعة التي يشغلونها، وعلى أساس هذا المبدأ تشكل نقابة لأي حرفة من الحرف، وعمال الحرفة الواحدة أدري من غيرهم بمشاكلهم ومطالبهم فسرعان ما يألفون ويتحدون، فطالما يرى أرباب

العمل عند الاضراب أن وراءه منظمة نقابية حرفية فسرعان ما يرضخون والتنظيم الحرفي هو أقدم نمط للتنظيم النقابي.⁰

● النقابات المهنية: أما منظمات المهن الفنية العليا فهي تتألف من أعضاء اكتسبوا مكانة مهنية معترف بها، سواء كانت مهنتهم من النموذج القديم، كالمهن القانونية والطبية، أو كانت مهنتهم من النموذج الحديث الذي يشمل على أفراد على درجة عالية من الكفاءة والتدريب دون أن يرتبطوا بعمالهم بتلك العلاقة التقليدية بين المهني والعميل: (وهم يسمون أحيانا بشبه المهنيين).

ولهذه المنظمات وظائف متنوعة : فهي تمنح أعضاءها صلاحيات معينة كمؤشرات للكفاءة أو ترخيص الممارسة المهنية، كما أنها تمثل دور المنظمات التعليمية، فضلا على أنها تنظم السلوك المهني للأعضاء وتسعى جاهدة لحماية مصالحهم والارتفاع بمكانتهم وتتمثل المشكلات الرئيسية التي تواجه منظمات المهن الفنية في محاولاتها المحافظة على مستوى العلاقة بين المهنة والمجتمع المحلي ، ومشكلة الضبط الاجتماعي للأعضاء، والتكيف للتغيرات التي تطرأ على العلاقة التقليدية بين المهني والعميل، ثم محاولة القضاء على الصراع الذي ينشأ بين أقسام الروابط المهنية أو تخفيف حدته على الأقل.⁰

تطور الحركة النقابية في العالم العربي

ظهرت النقابات في دول العالم الثالث والوطن العربي وفي معظمها أثناء الفترة الاستعمارية على هذه المجتمعات حيث بدأت النواة الأولى للطبقة العاملة في الظهور على أثر احتكاكها العاملة المهاجرة من البلدان الاستعمارية إلى البلدان المستعمرة و ظهور الحركات النقابية، سمح للعمال الأصليين لهذه البلدان بممارسة العمل النقابي وقد وجهت نضالاتها لتحسين الظروف المهنية والاجتماعية، ورفع التمييز الحاصل بينهم وبين العمال المهاجرين من مجال الأجور، وظروف العمل. لذلك تختلف الحركة النقابية عن مثيلتها في الدول المتقدمة حيث لم تستمد جذورها من الصراع الصناعي ذلك أن الصناعة لم تكن متقدمة في دول العالم الثالث بل قد تكون منعدمة. وأصلا فقد تميزت الحركة النقابية في هذه البلدان بازديادها المماثلة في العمل السياسي مع الأحزاب السياسية الوطنية والدفاع عن مصالح العمال المادية والمعنوية و لقد كان الارتباط بين النقابات والحركات التحررية نتيجة السيطرة الاستعمارية على هذه الدول.⁰

و بما أن الدول العربية جزء من العالم الثالث فقد ارتبط تشكيل النقابات العمالية العربية بالنضال ضد الاستعمار و ت ا روح تأسيس هذه النقابات من حيث البداية بين نهايات القرن التاسع عشر و بدايات القرن العشرين و قد تميز

تشكيل هذه المنظمات العمالية و دورها بالت ا ربط مع النضال الجماهيري العام وأصبحت النقابات العربية جزء من حركة التحرر و قدمت العديد من الشهداء خلال فترة النضال ضد الاستعمار و ذلك بدون تخليها عن دورها المطلي. خلال فترة الاستعمارية كانت بعض النقابات العربية مرتبطة مع النقابات العمالية التابعة لدول المستعمرة والتي كان بعضها يتضامن مع الشعوب الدول المستعمرة وتقف ضد حكوماتها إلا أن هذا التضامن قد تفاوت من دولة إلى أخرى حسب ظروف ومصالح هذه النقابات.

"إن النقابات في دول العالم الثالث والوطن العربي ظهرت في معظم المجتمعات أثناء الفترة الاستعمارية على هذه المجتمعات، أي بعد دخول الرأسمالية الكولونيالية، حيث بدأت النواة الأولى للطبقة العاملة في الظهور على إثر احتكاكها باليد العاملة المهاجرة من البلدان الاستعمارية إلى البلدان المستعمرة، وظهور الحركات النقابية سمح للعمال الأصليين لهذه البلدان بممارسة العمل النقابي⁰.

باعتبار أن تحرر العمال وتحسين ظروفهم لن يتم إلا من خلال الحصول على الاستقلال الوطني، ولهذا ارتبطت منذ ظهورها بحركة التحرير الوطني سياسيا واقتصاديا، حيث كان العمال في طليعة مناهضي الاستعمار والساعين إلى التحرر وازلة أسباب التخلف.

في مصر بدأ ظهور النشاط النقابي في ظل الاحتلال الإنجليزي، وتم تأسيس أول نقابة عام 1899، حيث مارس العمال المصريون الإضراب منذ 1891، بحكم اليد العاملة الموزعة على العديد من الأنشطة الاقتصادية، للدفاع عن مصالحهم و التعبير عن المشكلات الاجتماعية والمهنية التي يعانون منها.

ولقد كان مجموع العاملين في هذه المصانع ما يقارب 31 ألف عامل، وبعد عهد محمد علي تم إنشاء السكك الحديدية وإنشاء ت ا رم القاهرة والإسكندرية، ثم معامل الدخان والزيوت والصابون... الخ.

إن أول إضراب عمالي تلقائي (غير مهيكلي نقابيا) في مصر حدث عام 1882، قام به عمال تفريغ الفحم في بور سعيد خص قضايا مطلبية طالب بها العمال، وبعد الحرب العالمية الأولى استمرت الطبقة العمالية المصرية في نضالاتها واحتجاجاتها الواسعة.

ففي مصر ظهر النشاط المطلي منذ عام 1908، إلا أن المشروع لم يعترف به رسميا إلا في عام 1942 وهذا راجع إلى فرض بريطانيا وصايتها على مصر وأعلنت فيها أحكام عرفية وقد أدى ذلك إلى توقف النشاط النقابي في البلاد وبعد أن نشبت الحرب التحريرية تجدد النشاط النقابي واتسع نطاقه إلى غاية 1942. حيث توالى التشريعات النقابية إلى أن صدر قانون النقابات رقم 135 لسنة 1976 م حيث تضمن هذا القانون "تنظيم نقابات خاصة بمهن معينة وقانون 96 لسنة 1986 م والمتمثل في "إنشاء نقابة المحامين" وقانون 10 / 1941 م المتعلق

بإنشاء "نقابة الصحفيين" وقانون 79 لسنة 1946 م والمتمثل بإنشاء "نقابة المهن الهندسية"... الخ

"وفي سوريا نشأت الطبقة العاملة السورية بأبعاد تاريخية منذ تكوين طوائف الحرف ونضالاتها ضد الولاية العثمانية، والتي تسمت بالمطلبية، وتعتبر عملة التصنيع في سوريا حديثة تقريبا لاسيما بعد الاستقلال الوطني وكذا بعد الحرب العالمية الثانية".⁽¹⁾ لقد تم إنشاء النقابات العمالية في سوريا عام 1725 دون إنجا ا زت قانونية، وكانت أولها نقابات عمال التريكو في دمشق، ولعبت هذه النقابة دورا متميزا، كما قامت بقيادة الحركة النقابية ليس على نطاق مدينة دمشق فحسب وإنما على نطاق سوريا كلها، وتم تشكيل عدة نقابات بعدها وتطورت نضالاتها من العفوية المطلبية إلى سياسة منظمة ضد السياسة الاستعمارية.

لقد ناضلت الطبقة العاملة في سوريا طوال سنين عديدة من أجل تحرير التنظيم النقابي، وفي كافة المجالات الوطنية والقومية والتضامن العمالي، وضد الاستعمار والصهيونية والرجعية في سبيل التقدم الاجتماعي للشعب السوري وجماهيره الكادحة. "أما في لبنان يعتبر قانون 23 سبتمبر 1746 أول تشريع لتنظيم النشاط النقابي، ثم تلتها عدة تشريعات أخرى تهدف إلى تنظيم علاقات العمل منها قانون 1751 المتعلق بالحماية الصحية والوقاية في المؤسسات، و القانون 1764 المتعلق بتنظيم عقود العمل الجماعية والوساطة والتحكيم لحل منازعات العمل".⁽²⁾

أما في العراق فإن أول اعتراف بحق تنظيم نقابي عراقي ورد في قانون العمال رقم 72 لسنة 1936 م وتم تعديله في إطار قانون 36 لسنة 1942 م، إلا أن مواد هذا القانون فيما يخص التنظيم النقابي بقيت عاطلة لسنين عدة ولم تجز الحكومة آنذاك أي تنظيم نقابي يذكر حتى عام 1944 مغير أن هذه النقابات لم تجد أي تأييد يذكر بعد الحرب العالمية الأولى مما أدى بالنقابات العراقية إلى الانحلال، إلا أنه بعد ذلك وفي عام 1958 أظهرت الحكومة اهتماما جديدا في شؤون العمال ونقاباتهم فسنت قانون العمل الجديد رقم 01 لسنة 1958 والذي تم تعديله بموجب القانون رقم 82 سنة 1958 م وذلك بعد ثورة 14 تموز. وتمكنت هذه النقابات من تكوين اتحاد عام لها في أواخر سنة 1959 م لكن الحركة النقابية للعمال قد تبلورت وازدادت نشاطا وفاعلية بعد ثورة 17-30 تموز 1968.

فالثورة في بدايتها عملت على تحسين أوضاع العمال وتحقيق الكثير من الإجازات الاجتماعية والمادية والسياسية للعمال وسعت إلى تطوير الجوانب التنظيمية للحركة النقابية للعمال.

أما في المغرب الأقصى وتونس فقد أنشأت نقابات عمالية ذات طابع سياسي زمن الكفاح التحريري نظرا لتعرض تونس والمغرب والجزائر* إلى الاحتلال الفرنسي وعند بناء الدولة برز التأثير بالنقابات الفرنسية، وقام الامتزاج لدى

النخب القيادية العمالية بين المسؤوليات الحزبية والمسؤوليات النقابية مما كان له الأثر الكبير في توجيه السياسات الوطنية وجهة اجتماعية حتى في أشد فترات النزعة الليبرالية وكتب المؤرخ "مصطفى كريم" في كتابه "الدولة و المجتمع في تونس البورقبية" أنه تم إنشاء المنظمات النقابية التونسية عام 1924 م وعام 1936 م وعام 1946 وفقا لنظرة سياسية وطنية الطابع، وما كانت القيادات العمالية لتخفي الجانب السياسي من نضالها منذ التأسيس بل فرضت نفسها بمثابة العامل الحاسم للكفاح ضد الاستعمار في مختلف مراحلها.

ومن خلال كل ما سبق ذكره كقراءة تحليلية نقدية لتاريخ تطور الحركة النقابية في العالم وتطرقنا إلى أبرز الدول التي تبلور فيها النضال النقابي نجد أن النقابات العمالية تأثرت ببعض الإيديولوجيات التي تبنتها هذه النقابات ومحاولتها مسيطرة التطور الحاصل في مجتمعاتها بين النقابات ذات الطابع الثوري الذي يعتبر الدولة الرأسمالية قائمة على التناقض وفق التصور الماركسي والإصلاحية الرأسمالية التي انبثقت منها النقابات ذات الطابع المطلي والمسماة النقابات المستقلة، حيث أن النقابات العمالية -

كانت وليدة صراع طويل وتضحيات من طرف العمال في المجتمعات الرأسمالية وضد هيمنة الرأسماليين أي أن ظاهرة النقابات العمالية ظاهرة أوربية ارتبطت نشأتها وتطورها بنشأة وتطور النظام الرأسمالي نفسه، ثم انتشرت في شتى أنحاء العالم، لذلك فقد اكتسبت النقابة دورها وخصوصيتها من خصوصية المجتمع الذي تنتمي إليه وطبيعة نظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ودرجة تطوره وتغيره وانتقاله من نظام إلى آخر، حيث تسعى النقابات العمالية إلى مسيطرة التغيير الاجتماعي في مجتمع ما.

لكن ما نستنج من واقع النقابة في لبنان أنها تعمل تحت رقابة السلطة التي تقيد نشاطها، وما يزيد من ضعف النقابات اللبنانية وتسييسها وسيطرة التيارات الفكرية والسياسية عليها، كذلك تأثرها بالأحداث السياسية والاقتصادية في لبنان، وفي مقدمتها الحرب الأهلية، (1795) التي ما ازل المجتمع يعيش على وقعها، وتعاني من آثارها المدمرة إلى يومنا هذا.

"وفي السودان ظهر العمل النقابي في فترة متأخرة، لأنها لم تعرف العمل الصناعي إلا في فترة متأخرة من تاريخها، حيث أن النقابات تأثرت بالأفكار الشيوعية القادمة من مصر، وتأثرت أيضا بعدم الاستقرار السياسي نتيجة الصراعات الشخصية على السلطة"⁽¹⁾.

ورغم التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في السودان، والاعتراف بالتعددية السياسية والديمقراطية إلا أن المجتمع المدني لم يفلت من قبضة النظام العسكري المحتكر للسلطة، ولعل ما حدث بعد قيام ما يعرف في الخطاب السياسي في السودان بثورة الإنقاذ، حيث قامت السلطة بحل النقابات في السودان واغلاق مقراتها وتجميد نشاط قياداتها واعتقال بعض منهم خير

مثال على ذلك.

أما في دول الخليج فإن النشاط الاقتصادي مرتبط بالعوائد النفطية، لذلك فإن التنمية ليست وليدة التطور المرتبط بقوى الإنتاج، بل يعود أساساً إلى وفرة مداخلها من النفط، ساعدها على تحسين مستوى المعيشة وإقامة المرافق العمرانية والاجتماعية وإنشاء بعض الصناعات؛ والملاحظ أن دول الخليج تعتمد في الغالب على العمالة الأجنبية خاصة في الأنشطة الإنتاجية والخدمات، بينما مجال المال والأعمال والمقاولة والتجارة تختص به الطبقة الريفية.